

مآزق الديمقراطية

الاسباب - المواجهة

م.م فلاح مصطفى صديق

مآزق الديمقراطية

اولا

اسباب المآزق

ثانيا

مواجهة المآزق

ثالثا

مازق الديمقراطية

ارتباط الديمقراطية بالحرية العامة – الفرد لا يستطيع ممارسة حرياته الا في مجتمع تسوده الديمقراطية

الحرية كانت تعني الحرية السياسية قبل الحرب العالمية الاولى في ظل مفهوم الديمقراطية الكلاسيكية

تقوم الديمقراطية الفردية على تقديس المبدأ الفردي انطلاقاً من مقولة فلسفية غير واقعية مؤداها ان للفرد حقوقاً سابقة على وجود المجتمع ولا يمكن المساس بها

نشأة المبدأ كانت اقتصادية فصدر عن اعتقاد بسمو نشاط الفرد على نشاط الدولة، وان تدخل الدولة ضار يجب ان لا يسمح به الا في اضيق الحدود

لذا فان الديمقراطية وان استطاعت تحقق الحرية السياسية وكفالة مبدأ سيطرة القانون، الا انها لم تستطع تحقيق العدالة الاجتماعية، فظهر احتكار المشروعات وهيمنت القوى الاقتصادية على الانتخابات، وظهرت البطالة، وكانت هذه الثغرة التي دخلت منها المذهب الاشتراكي

على عكس المذهب الفردي (تقديس الفرد)، قام المذهب الاشتراكي على اساس حلول فكرة المصلحة الجماعية محل المصلحة الفردية

مع بدأ انهيار المذهب الفردي بدأت دساتير الدول تعيد حساباتها في النظم الديمقراطية

اسباب المآزق

بعد الحرب العالمية الاولى خرجت للديمقراطيات منتصرة، وسارعت للدول الى الاخذ بالنظام الديمقراطي الذي يجعل الشعب مصدرا للسلطات، والمبرر الامل في الحرية والمساواة السياسية

تخلت الدول عن النظم الديمقراطية لصالح نظم دكتاتورية، خاصة الدول التي طبقت الديمقراطية للمرة الاولى، والسبب عجز الشعوب عن ممارستها وانتشار الفوضى وتفشي البطالة، ونجاح النظم الدكتاتورية في نشر الامن

بعد الحرب العالمية الثانية انتصرت الديمقراطية الاجتماعية، وتهدف الى نشر العدالة الاجتماعية ويحول دون استعباد الفريق الاقوى اقتصاديا للفريق الاضعف

لا تعارض بين الديمقراطيةين والثانية مكملة للاولى، الا ان الواقع العملي يحول دون التوافق والتكامل، لان الطبقات الممتازة التي تقبض على زمام الحكم في ظل الديمقراطية السياسية لن تسمح بقيام الديمقراطية الاجتماعية حرصا على بقاء ما تتمتع به من امتيازات

يرى انصار الديمقراطية الاجتماعية ضرورة التخلص من الديمقراطية السياسية وتوطيد اركان الديمقراطية الاجتماعية

المساواة التي قامت عليها الديمقراطية الغربية هي المساواة امام القانون وليست المساواة الفعلية التي نادى بها المذاهب الاشتراكية، فالدول الغربية لم تنص في دساتيرها على الحقوق الاجتماعية الا بعد انتشار الافكار الاشتراكية

مواجهة مآزق الديمقراطية

ان مآزق الديمقراطية لاتعني انها نظام فاشل، ولكن عدم مواكبة النظم والمبادئ الديمقراطية للتطورات الاجتماعية التي صاحبت النهضة الصناعية كانت السبب في ذلك

ترتبط وظائف الدولة وجودا مع التطورات الحديثة وتعقد الحياة والازمات الاقتصادية، لان وجود الدولة مرتبط بتحقيق الصالح العام (النظام العام)، وعند عدم الاتفاق حول مفهوم النظام العام فلنه يظهر الخلاف حول مفهوم المصلحة العامة التي تعتبر المهمة الاكثر اتساعا للدولة

وهناك وسائل نحاول ان نعرض لها تعتبر كعلاج لمآزق الديمقراطية، وهذا العلاج يكمن في كل او بعض هذه الوسائل

أولاً: إصلاح النظم الانتخابية

ثانياً: مشاركة الشعب في مسائل الحكم

ثالثاً: إصلاح الحياة الحزبية

رابعاً: تكوين الرأي العام المستنير

خامسا: تآصيل اللامر كزية الادرية

سادسا: تضمين الدساتير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

سابعا: استقلال القضاء

ثامنا: اصلاح النظام الاقتصادي

تاسعا: كفالة احترام الدستور

عاشرا: تأسيس السلطة